



٢٥٢

State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

٥٢ - ٥١٥١١

اقتراح بقانون

في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة

عامة

المتبنى من السيد العضو / أحمد عبدالعزيز السعدون وفقا للمادة (١٠٩) من
اللائحة الداخلية لمجلس الأمة

وأصله

مشروع القانون شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة
مساهمة عامة والسابق تقديمه الى المجلس بالمرسوم رقم (١٢٩) لسنة
١٩٩٨ م.

وذلك بناء على ما انتهى اليه المجلس بجلسته المنعقدة ٢٧/٧/١٩٩٩ م.

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع

قانون رقم لسنة ١٩٩٨

في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية

الى شركة مساهمة عامة

بعد الإطلاع على الدستور ،

- وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون الشركات التجارية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٥ في شأن نظام مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية والقوانين المعدلة له ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة أولى

تؤسس حكومة دولة الكويت وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه شركة مساهمة عامة تتولى تحقيق الأغراض التي تنهض بها مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية .

مادة ثانية

تؤول الى شركة الخطوط الجوية الكويتية (ش.م.ك) المشار إليها في المادة الأولى أصول مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية ، وتحل هذه الشركة محل تلك المؤسسة في كافة حقوقها والتزاماتها .

مادة ثالثة

يلغى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٥ في شأن نظام مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية المشار إليه اعتباراً من تاريخ مباشرة شركة الخطوط الجوية الكويتية (ش.م.ك) لأعمالها بعد استيفاء اجراءات تأسيسها .

وتستمر مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية في مباشرة أعمالها حتى ذلك التاريخ .

-٢-

مادة رابعة

- تبين بقرار من مجلس الوزراء القواعد والإجراءات التي تتبع فيما يلي :
- أ- تقييم أصول المؤسسة وموجوداتها .
 - ب- نقل موظفي المؤسسة الى الشركة المشار اليها في المادة الأولى .

مادة خامسة

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية .

أمير دولة الكويت

جابر الأحمد الصباح

صدر بقصر بيان لي :

الموافق : _____

المذكرة الإيضاحية

لمشروع القانون رقم لسنة ١٩٩٨

في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية

إلى شركة مساهمة عامة

إن التطور الذي بدأت به دولة الكويت بعد نيلها استقلالها في أوائل الستينات قد دعا الدول لإمتلاك الخطوط الجوية الكويتية التي كانت وقتذاك شركة مساهمة وذلك بقصد تطوير قطاع النقل الجوي لأهميته وحيويته لإقتصاديات وموقع الكويت الجغرافي المتميز . ووجدت الدول بأن أنسب السبل لتحقيق هذا الهدف هو إنشائها كمؤسسة عامة مع احتفاظها بالأسلوب التجاري في ممارسة أنشطتها لما يكفله هذا الأسلوب من المرونة اللازمة لتحقيق أهدافها وأغراضها ولهذا الغرض صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٥ في شأن نظام مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية والذي تضمن ، من بين أمور أخرى ، النص على التزام الحكومة بتغطية خسائر المؤسسة ، إن وجدت .

على أن تطور العمل في مجال النقل الجوي وتزايد المنافسة الإقليمية ، هذا من جهة واستكمال المؤسسة لكافة تجهيزاتها واحتياجاتها الفنية والإدارية من جهة أخرى ، ونظراً أيضاً إلى أهداف السياسة الإقتصادية للدولة خلال المرحلة المقبلة ، فقد أصبحت الحاجة ماسة إلى إعادة النظر في الكيان القانوني للمؤسسة بما يتلاءم مع المتطلبات التي أفرزتها التطورات والأهداف المذكورة ، مما إقتضى تحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة عامة وبما يمنح المرونة الكافية في التشغيل والمنافسة وتحقيق المصلحة العامة وأهداف السياسة الإقتصادية للدولة .

وتحقيقاً لهذا الغرض أعد مشروع القانون المرافق في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة عامة .

وقد تضمن المشروع في مادته الأولى الأذن للحكومة بتأسيس شركة مساهمة عامة وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته ، تتولى تحقيق الأغراض التي تنهض بها حالياً مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية .

كما قضت المادة الثانية من مشروع القانون أن تؤول للشركة المقترحة تأسيسها شركة الخطوط الجوية الكويتية (ش.م.ك) كافة أصول مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وبأن تحل هذه الشركة محل المؤسسة في كافة حقوقها والتزاماتها .

وقد نصت المادة الثالثة من مشروع القانون على إلغاء القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٥ في شأن نظام مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية اعتباراً من تاريخ مباشرة شركة الخطوط الجوية الكويتية لأعمالها بعد إستيفاء إجراءات تأسيسها ، على أن تستمر مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية في مباشرة أعمالها حتى ذلك التاريخ .

وقد أوجبت المادة الرابعة من مشروع القانون بأن يبين بقرار من مجلس الوزراء القواعد والإجراءات المقرر اتباعها بشأن تقييم أصول المؤسسة وموجوداتها وكيفية نقل موظفي المؤسسة الى الشركة .

مذكره

حول مشروع القانون رقم () لسنة ١٩٩٨م
في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية
الى شركة مساهمة عامة

إعداد : أحمد عبدالله الكافر
الخبير الأقتصادي

- تضمن المشروع في مادته الأولى تأسيس شركة مساهمة عامه طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠م تتولى تحقيق الأغراض التي تنهض بها مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية .

كما تضمن المشروع في مادته الثالثة الغاء القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٥م في شأن نظام مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية من تاريخ مباشرة شركة الخطوط الجوية الكويتية لأعمالها بعد استيفاء إجراءات تأسيسها .

- ترتب على هذا المشروع عدم سريان أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ٦٥ وتعديلاته وبصفة خاصة :-

- أ- الاحكام التي كانت تتيح للمؤسسة الاقتراض من الحكومة أو المؤسسات الماليه التابعه لها .
- ب- الاحكام التي كانت تلزم الحكومة بتغطيه ما قد تسفر عنه الحسابات الختامية للمؤسسة من خسائر .
- ج- الاحكام التي كانت تقيد المؤسسة ، في بعض الامور المتعلقة بالاقتراض وتجنيب الاحتياطات .

كما ترتب على هذا المشروع عدم سريان أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨م الخاص بقواعد اعداد الميزانية والرقابه عليها واعداد الحساب الختامي .

وما يترتب عنه من توفير قدر أكبر من المرونه الكافيه في التشغيل والمنافسة وعدم خضوعها للرقابه التشريعيه المسبقة واللاحقه بصدد اعداد ميزانيتها التقديرية وحساباتها الختامية .

- من الملاحظ أن مشروع القانون المذكور لم يتناول علاج ما تعانيه المؤسسة من اختلالات هيكلية تتمثل في اختلال هيكلها التمويلي وتدهور اقتصاديات تشغيلها ، في الوقت الذي حرم فيه المشروع المؤسسة من التزام الحكومة بتغطية ما قد تسفر عنه حساباتها الختامية من خسائر .

لذلك فإنا نرى ادخال التعديلات التالية على مشروع القانون المقترح لضمان استمرارية المؤسسة في مباشرة نشاطها بعد تحويلها الى شركة مساهمة :-

اولا : تعديل المادة الرابعة من :

" تبين بقرار من مجلس الوزراء القواعد والاجراءات التي تتبع فيما يلي :-

أ- تقييم أصول المؤسسة وموجوداتها .

ب- نقل موظفي المؤسسة الى الشركة المشار اليها في المادة الأولى .

الي :

" تبين بقرار من مجلس الوزراء قبل تأسيس الشركة القواعد والاجراءات التي تتبع فيما يلي :-

أ- تحديد راسمال المؤسسة من خلال تحقيق وتقييم كافة عناصر أصول وخصوم

ميزانيتها ، والغاء آثار كافة المعالجات المحاسبية المؤثرة على نتائج الاعمال ،

وتصويب هيكلها التمويلي .

ب- نقل موظفي المؤسسة الى الشركة المشار اليها مع المحافظة على مراكزهم

القانونية المكتسبة "

ويترتب على هذا التعديل :-

١- أن يصدر مجلس الوزراء القواعد والاجراءات اللازمة في ظل وجود المؤسسة وقبل تأسيس الشركة .

٢- يتم تحديد راسمال المؤسسة والذي هو فيما بعد راسمال الشركة بعد تصويبه من خلال :-

أ- تحقيق وتقييم كافة عناصر الأصول والخصوم طبقا للقواعد المحاسبية

المتعارف عليها .

ب- الغاء آثار كافة المعالجات المحاسبية المؤثرة على نتائج الاعمال حيث دأبت

المؤسسة في السنوات الأخيرة على إنتهاج بعض المعالجات المحاسبية والتي

نتج عنها زيادة الإيرادات وخفض المصروفات في السنوات الراهنة مقابل